النظام الإقليمي الأوروبي:

أولا: التطور التاريخي للنظام الإقليمي الأوروبي خلال الحرب الباردة:

شهدت أوروبا حربين عالميتين أثرت على نفوذها في الساحة الدولية وأنهكت قواها الاقتصادية وقسمتها لأوروبا شرقية (احتواها الاتحاد السوفييتي وشكل معها حلف وارسو العسكري واتبعت هذه الدول النظام الاشتراكي وتخلت عنه بعد تفكك الاتحاد السوفييتي) وأوروبا غربية (شكلت مع الو.م.أ الحلف الأطلسي العسكري.

لقد اعتمدت هذه الدول النظام الرأسمالي وعملت على تحقيق الوحدة الاقتصادية كانت بدايتها الاتحاد الجمركي لكل من بلجيكا هولندا ولوكسمبورغ عام 1944؛ ثم المجموعة الأوروبية للصلب والكربون عام 1957 تضم الدول السابقة بالاضافة الى فرنسا ألمانيا وإيطاليا عبر معاهدة روما سنة 1957 وميلاد السوق الأوروبية المشتركة من خلال التقارب التدريجي للسياسات الاقتصادية للدول الأعضاء اذ زيادة على حرية التجارة بين الدول الاعضاء و اعتمادهم لتعريفة جمركية موحدة مع الدول غير الاعضاء هدفت هذه الدول لتحرير انتقال السلع و راس المال بينها.

وأخذت العلاقات الأوروبية الأمريكية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام (1945) عدة أطوار تراوحت بين النزعة الاستقلالية والتحالف الاستراتيجي حتى بلغ هذا التحالف أوجه في فترة الحرب الباردة خصوصاً بعد أن رد معسكر الدول الاشتراكية بإنشاء حلف وارسو عام (1955 (أي بعد ست سنوات من إنشاء حلف شمال الأطلسي عام (1949)

وراحت الولايات المتحدة الأمريكية تشجع تحركات الدول الأوروبية وتدعم مسيرتها الوحدوية، كونها كانت ترى أن الوحدة الأوروبية وتماسكها يمكن أن يوفر الحماية للجميع من انقسام التحالف الأوروبي الأمريكي

2/تطور النظام الاقليمي الاوروبي بعد نهاية الحرب الباردة:

تدعمت الوحدة الاوروبية أكثر بمعاهدة ماستريخت بهولندا عام 1992 والتي هدفت لتحقيق الوحدة الاقتصادية و النقدية، تبني سياسة مشتركة الداخلية والقضاء، مما ساعد على ظهور عملة مشتركة لكل الدول الأوروبية الموقعة في اتفاقية ماستريخت وجعلها دولا تنافس اقتصاديا الو.م.أ.

وبعد نهاية الحرب الباردة و في 1997 تم التوقيع على معاهدة أمستردام المنبثقة والمكملة لاتفاقية ماستريخت التي تم بموجبها إجراء المباحثات والمفاوضات مع دول أوروبا الشرقية والوسطى العشر، ومع

بداية الالفية الثالثة تغيرت وتطورت معاهدة أمستردام إلى اتفاقية نيس، التي اهتمت بمسألة توسيع عضوية دول الوحدة الأوروبية.

ومرت العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة عام 1991 بحالة من المد و الجزر، بسبب الخلاف في وجهات النظر بينهما، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، إذ ازداد شعور بعض دول الاتحاد بأنها لم تعد بحاجة إلى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في وجه الخطر السوفيتي، وأنها قادرة على مواجهة الاخطار التي قد تتعرض لها دون الحاجة إلى الدعم الأمريكي، و أدى توحيد ألمانيا إلى زيادة إيمانها بدورها التاريخي في توحيد أوروبا. ورأت أوروبا أن التحالف الذي كان قائماً بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية خلال الحرب الباردة في إطار حلف شمال الأطلسي قد فقد الكثير من وظيفته، لأن الخطر السوفيتي قد زال، و وجدت دول الاتحاد أنها لم تعد بحاجة إلى مظلة الدفاع الأمريكية التي كانت قائمة من قبل. الامر الذي طرح جدلا حول ضرورة استمرار الحلف الأطلسي بعد فقدان مفهوم الردع لمصداقيته فبعض الدول الأوروبية أصبحت تريد إيجاد هوية أوروبية للدفاع بعيدا عن السياسة الامريكية ولكن الو.م.أ احتفظت به لمدى حاجتها لإعادة ترتيب أوضاعها الدفاعية والأمنية سواء في أوروبا أو خارجها لعدم قدرتها على خلق جهاز أمني بديل عنه (ألمانيا وفرنسا من أكثر الدول المعارضين للحلف الأطلسي).

كما شهدت نهاية الحرب الباردة تنافسا اوروبيا امريكيا في المجالات الآتية:

*المجال العسكري و السياسي: حيث أحست الولايات المتحدة الأمريكية بالتطلعات الأوروبية الجديدة وباتت متأكدة بأنها تمر بحالة من التنافس مع الاتحاد الأوروبي كمنظمة إقليمية ذات تطلعات دولية، وشعر أغلب الساسة الأمريكان بحالة التذمر التي بدأ يظهرها الأوروبيين تجاه السياسات الأمريكية في كثير من القضايا الدولية، وقد تجلى ذلك واضحاً في حرب احتلال العراق، هذه الحرب التي انقسمت تجاهها الدول الأوروبية إلى محورين: محور مؤيد للعدوان الأمريكي ومشارك فيه كبريطانيا وإسبانيا، ومحور معارض للحرب كفرنسا وألمانيا.

*المجال الاقتصادي: أخذت مؤسسات الاتحاد الأوروبي تمارس المسؤولية الملقاة على عاتقها لإدارة حركة التجارة الخارجية وتنظيمها، وبذلت أقصى الجهود لبناء أوسع شبكة ممكنة من العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول والتنظيمات والتجمعات الاقتصادية والتجارية على الصعيدين العالمي و الإقليمي، وقامت بتوظيف هذه الشبكة لخدمة المصالح المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي ككتلة اقتصادية أو تجارية واعدة، لذلك أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بريبة إلى الوزن الكبير الذي وصلت إليه الجماعة

الأوروبية في الشؤون الاقتصادية، إذ أصبحت أكثر جاذبية بالنسبة للاستثمارات العالمية، منذ أن أصبح من المسلم به أن أوروبا ستتحول إلى الوحدة الاقتصادية.

3/اسقاط التحليل النظري على النظام الاقليمي للاتحاد الاوروبي:

أ/من حيث التعريف:

البعد الجغرافي: النظام الاقليمي الاوروبي هو مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا تتفاعل فيما بينها بعلاقات تعاون تصل الى حد التكامل الاقتصادي مما يستلزم تنسيق السياسات الخارجية و الخيارات الاستراتيجية.

***انتظام وشدة التفاعلات:**المعبر عنها من خلال الثقافة المشتركة و التاريخ المشترك، القيم الليبرالية و الديمقراطية و الروابط السياسية و الاقتصادية من خلال المؤسسات المنشاة بمقتضى الاتحاد

***الوعي الإقليمي المشترك (الهوية الإقليمية):**

يدرك اعضاء النظام الاقليمي الاوروبي بوجود هوية متميزة عن الهويات الأخرى والوعي بالتقارب بين أعضاء النظام والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة أو السعي لتحقيق ذلك.

***الفاعل:** تركز الدراسات الكلاسيكية في الدراسات الإقليمية على دور الدولة في بناء الأنظمة الإقليمية و يعود الفضل في بناء النظام الاقليمي الاوروبي و توحيده لكل من فرنسا و المانيا. و زادت فواعل اخرى غير حكومية كمؤسسات المجتمع المدني و رجال الاعمال في زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين اعضائه و المحافظة عليه.

ب/ من حيث مستويات النظام الإقليمي الأوروبي:

تتحدد تفاعلات النظام الإقليمي الأوروبي بناء على هيكلته وتشير لعدد من الفواعل وقدراتها وتباين أدوارها ويتكون النظام الإقليمي الأوروبي من:

* **منطقة القلب:** تضم الفواعل الرئيسية في النظام (فرنسا وألمانيا و بريطانيا سابقا) ويعود لها الفضل في مسار الوحدة الاقتصادية والسياسية لأوروبا.

* **منطقة الهامش:** تضم فواعل بعيدة عن قلب النظام (بلجيكا، اليونان.... أوروبا الشرقية)

نظام التغلغل أو التدخل:

فالنظام الإقليمي الأوروبي لا يعرف تدخلا خارجيا بالشكل الذي يهدد توازنه، استقراره وانسجامه فالنظام الاقليمي الاوروبي يصعب اختراقه بالشكل الموجود في النظم الإقليمية الأخرى. فالنظام الاقليمي الاوروبي يتميز بوجود فواعل قوية ومؤثرة إقليميا ودوليا تجمعها اتصالات قوية وشديدة التنسيق في مجال الاقتصاد، السياسة الداخلية والقضاء والى حد ما السياسة الخارجية والأمنية بحيث تعدت من مجرد تعاون ووصلت إلى حد التكامل الاقتصادي .

4/اسباب و تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروربي:

بتاريخ 23 جوان من عام ّ2016 صوتت بريطانيا عن طريق الاستفتاء لمصلحة الخروج من الاتحاد الأوروبي، وبنسبة بلغت 52 بالمئة من الأصوات، مقابل 48 بالمئةّ صوتت ضد الخروج، **ويوجد عدة اسباب دفعت الى هذا التصويت و المتمثلة في:**

أ/الهجرة:

فقد وصل صافي الهجرة إلى بريطانيا حوالى 330.000 ألف شخص في عام2015 ،أكثر من نصفهم هم من الاتحاد الأوروبي، ويشعر البريطانيون أن المهاجرين أثروا بصورة كبيرة على تكلفة الاقتصاد وأن هويتهم الوطنية كانت تتعرض لهجوم (فالقيم البريطانية التقليدية يجري تهميشها من خلال التركيز على تلبية حاجات الفئات الأجنبية وأديانهم و معتقداتهم؛) وأن هذا التدفق يشكلً ضغطا كبيراً على التعليم والرعاية الصحية والإسكان. في السنوات الأخيرة تم تمرير التشريعات الخاصة بنظام المستشفيات في المملكة المتحدة وهي أن تكون مفتوحة بالكامل لأعضاء الاتحاد الأوروبي الآخرين .هذا النظام يكلف المليارات للمملكة المتحدةً سنويا، أدىً أيضا إلى زيادة فترات الانتظار للمواطنين البريطانيين الذين دفعوا الضرائب للحفاظ على هذه الخدمة قيد التشغيل

ب/السيادة:

يرى البعض أن عضوية الاتحاد الأوروبي هي غير ديمقراطية لأن المفوضية الأوروبية، مؤسسة غير منتخبة، ولديها احتكار على كل تشريعات الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر، بريطانيا لديها نفوذ كبير داخل الاتحاد الأوروبي. مع هذا فإن الخروج من الاتحادّ يمكن بريطانيا من بناء تعاون أقوى مع

المؤسسات الدولية الأخرى، حيث ستكون بريطانيا قادرة على تحرير نفسها من التزامات الاتحاد الأوروبي في مجال الطاقة المتجددة و فضلا عن الحرية لاستعادة العادات والتقاليد البريطانية .

وهذا يقود إلى فكرة أن البعض يرى أن المملكة المتحدة لم تكن أبداً «جزءاً من أوروبا» حيث إن الثقافة واللغة تجعلان المملكة المتحدة هي أقرب إلى الولايات المتحدة من بقية دول الاتحاد الأوروبي.

ج/التجارة و الاقتصاد:

خروج بريطانيا من الاتحاد يجعلها حرة في إبرام اتفاقيات التجارة مع الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من دون أي التزامات و خاصة في ظل ظهور اقتصادات جديدة مهمة مثل الهند والصين بالإضافة الى تدعيم علاقاتها التجارية مع أمريكا.

د/الوظائف:

يقر المعارضين لبقاء بريطانيا في الاتحاد أن ثلاثة ملايين وظيفة يمكن أن تضيع إذا خرجت بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ولكن في الوقت نفسه سيتم خلق فرص عمل جديدة، حيث إن انخفاض الهجرة يعني المزيد من فرص العمل للبريطانيين.

و/الامن:

يقول العقيد "ريتشارد كيمب"، وهو رئيس سابق للفريق الدولي لمكافحة الإرهاب في مكتب رئيس الوزراء، «إن خروج بريطانيا سيكون مفيداً أمنيا حيث سنكون مرة أخرى قادرين على تحديد من يدخل ومن لا يدخل المملكة المتحدة". كما يرفض البعض مقولة أن خروج بريطانيا يهدد مسائل الأمن البريطاني عن طريق الحد من تبادل البيانات والمعلومات بسبب الحقائق التالية:

ً أولا، في مجال السياسة الخارجية و الدفاع، يصرون على أن حلف الناتو هو المهم.

* ثانيا يقولون إن الاتحاد الأوروبي يضر ليس فقط لأن بعض الأعضاء لا يعول عليهم ولكن لأن محكمة العدل الأوروبية يمكن أن تحكم في القضايا الأمنية مما يهدد السلامة في بريطانيا.

أما تداعيات خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي على دول الاتحاد:

انسحاب بريطانيا من الأسواق الأوروبية يتم في غضون سنتين او اكثر حتى تتمكن بالاضافة الى دول الاتحاد من ترتيب خروجها. ان الخروج البريطاني من الإتحاد الأوروبي سيخلف مجموعة من التداعيات ليس فقط على بريطانيا فحسب بل على الإتحاد الأوروبي اذ:

- يعد الخروج سابقة اذ قد يفتح الباب امام انسحابات اخرى ما قد يؤدي إلى تفكك الاتحاد الأوروبي.

* إن أوروبا من دون بريطانيا ستكون أصغرً حجما، فالمملكة المتحدة تشكل ما يقرب حوالى 12.5 بالمئة من سكان الاتحاد الأوروبي، و14.8 بالمئة من اقتصاده، وتعدً موطنا لحوالي مليونين ونصف المليون من مواطني الاتحاد الأوروبي، و واحدة من أكبر المساهمين في ميزانية الاتحاد الأوروبي (حوالى 12 بالمئة من الميزانية). وهناك مخاوفً أيضا من أن خروج البريطانيين من شأنه أن يؤدي إلى تحمل ألمانيا المزيد من العبء المالي.

* يفقد الإتحاد الأوروبي قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي، اذ سيفقد أكبر قوة عسكرية في غرب اوروبا و دولة تمتلك الأسلحة النووية وتحظى بحق الفيتو في مجلس الأمن، فبريطانيا واحدة من أكبر القوى العسكرية في أوروبا (ما يمثل 25 بالمئة من الإنفاق على الدفاع في الاتحاد الأوروبي و 40 بالمئة من إنفاق الاتحاد الأوروبي على الأبحاث الدفاعية والتطوير. كذلك تفقد أوروبا مركزا ماليا حقيقيا في الإتحاد.

* ان الانسحاب البريطاني يثير مجموعة كاملة من الاحتمالات حول تغييرات في توازن القوى وقيادة الاتحاد الأوروبي، فالانسحاب يمكن أن يعزز المحور الفرنسي_ الألماني بحيث كانت لندن تحقق التوازن بين القوتين.

* لعبت بريطانيا دورا هاما في مسار الاتحاد على مر السنين، أدى السياسيون والدبلوماسيون البريطانيون من جميع الأطراف الرئيسية دوراً مهما في إطلاق العديد من المشاريع الأوروبية الكبرى والمهمة، مثل توسيع شبكة الدفاع الأوروبية (توني بلير)

* سيفقد الاتحاد الأوروبي واحدة من كبرى القوى الأوروبية، فبريطانيا لديها القوة الناعمة التي تشمل الثقافة والقيم السياسية و الدبلوماسية، فضلا عن القوة الصلبة التي تشمل العسكرية والمالية والسياسة الخارجية وهو ما يوفر مصدراً إضافيا لنفوذ الاتحاد الأوروبي.

* سيكون الاتحاد الأوروبي بلا بريطانيا أكثر اعتماداً على أمريكا في مجالات كثيرة منها مكافحة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي اذ كانت المساعدة الأمنية بريطانيا هي الرائدة في مجال استراتيجيات مكافحة التطرف ومجالات أخرى مثل أمن الطيران.

اما بالنسبة لبريطانيا فستكون اهم التداعيات كالتالي:

* يعتبر الاتحاد الاوروبي عمواد متزايد الأهمية لأمن بريطانيا على حد قول كبار الشخصيات العسكرية البريطانية،»، فمن خلال الاتحاد الأوروبي يمكن لبريطانيا تبادل السجلات الجنائية وسجلات المسافرين، والعملً معا على مكافحة الإرهاب. نحن بحاجة إلى الوزن الجماعي للاتحاد الأوروبي عند التعامل مع الإرهاب .

* من المشكلات التي ستواجه بريطانيا في حال الخروج هي أن الأغلبية العظمى من تجارة المملكة المتحدة هي مع الاتحاد الأوروبي (حوالى 50 بالمئة، وهي قد تكون معرضة للخطر، إذ إن اقامة علاقات تجارية مع بلدان خارج الاتحاد الأوروبي وسيجعلهم يواجهون قضايا التعريفات الجمركية، كما هو الحال في التعامل مع الصين وأمريكا و قد يستغرق سنوات من المفاوضات بشان تحريرها.

* مصير موظفي المؤسسات الأوروبية البريطانيون سيكون مجهولا، خاصة أن بعضهم بدأ التفكير في الحصول على جنسية أوروبية ثانية خصوصا البلجيكية.

*عودة بريطانيا الى الاسواق الاوروبية ستكون صعب.